

دعوى

القرار رقم (VR-2020-156) |
الصادر في الدعوى رقم (V-2019-8287) |

لجنة الفصل الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الرياض

المفاتيح:

غرامة الخطأ في الإقرار - عدم قبول الاعتراض شكلاً لفوات المدة النظامية.

الملخص:

مطالبة المدعي بإلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن غرامة الخطأ في الإقرار - دلت النصوص النظامية على وجوب تقديم الاعتراض خلال المدة النظامية من تاريخ الإخطار- ثبت للدائرة أن المدعية لم تتقدم بالاعتراض خلال المدة النظامية بالمخالفة لأحكام النصوص النظامية- مؤدى ذلك: عدم قبول الاعتراض شكلاً لفوات المدة النظامية- اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

- نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١١٣) وتاريخ ١٤٣٨/١١/٢٠هـ.

الوقائع:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن والاه؛ وبعد:

إنه في يوم الاثنين بتاريخ (٢٣/١٠/١٤٤١هـ) الموافق (١٥/٠٦/٢٠٢٠م)، اجتمعت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الرياض، المنشأة بموجب نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١) بتاريخ ١٤٢٥/١/١٥هـ وتعديلاته، وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (٧٩٨٢٧-٢٠١٩-٧).

وتتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعي تقدم بلائحة دعوى، تضمنت اعتراضه على غرامة الخطأ في الإقرار بمبلغ (٧٩,٥١٥,٦٣) ريال، وغرامة السداد المتأخر بمبلغ

(٢٦,٦٠٧,٦٨) ريال حيث جاء فيها «اعترض على غرامة الخطأ في الإقرار وعقوبة السداد المتأخر بإجمالي ١٠٦,١٢٣,٣١ ريال».

وبعرض لائحة الدعوى على المدعى عليها أجابت بمذكرة رد جاء فيها «لم يتم المدعي بتقديم طلب مراجعة لدى الهيئة على الغرامة المرتبطة بالفترة الضريبية محل الدعوى، وعلى إثر ذلك لم يصدر قرار من الهيئة حيال تلك الغرامات، وكما هو معلوم بأنه وفقاً للقواعد العامة للتظلم من القرارات الإدارية، فإنه يجب على المدعي ابتداءً التقدم باعتراضه لدى الهيئة العامة للزكاة والدخل، قبل تقديم دعواه للأمانة العامة للجان الضريبية، وهذا الإجراء يتفق مع المبدأ المستقر في القانون الإداري والذي يلزم ذوي الشأن بالتظلم لدى جهة الإدارة ابتداءً «التظلم الإداري». فضلاً عن ذلك فالمادة (٥٠) من نظام ضريبة القيمة المضافة والتي نصت على أنه «... تتولى الهيئة مسؤولية إدارة وفحص وتقييم وتحصيل الضريبة، ولها في سبيل ذلك اتخاذ ما تراه من إجراءات» كما أن المادة (٢٦) من نظام ضريبة القيمة المضافة أكدت على أحقية الهيئة في إجراء إعادة التقييم الضريبي للخاص للضريبة وإجراءات الاعتراض عليه، وكما أنه في ظل غياب النص فيتم الرجوع للمبادئ العامة للمرافعات ذات العلاقة، حيث أن التظلم في مفهوم قواعد المرافعات أمام ديوان المظالم: هو إلزام صاحب الشأن قبل رفع الدعوى بتقديم طلب، أو التماس، إلى الجهة الإدارية بهدف إعادة النظر في قرارها الذي ينازع في مشروعيته. بالإضافة إلى أن بوابة الأمانة العامة للجان الضريبية قد أشارت إلى ضرورة تقديم اعتراض ابتداءً لدى الهيئة فيما يخص التظلمات المتعلقة بغرامات مرتبطة بربط ضريبي. وهذا بالتالي يجعل رفع الدعوى أمام الأمانة العامة للجان الضريبية، قبل استيفاء هذا الإجراء معيباً شكلاً».

وفي يوم الاثنين بتاريخ ٢٠٢٠/٠٦/١٥م، افتتحت الدائرة جلستها الأولى عبر الاتصال المرئي (عن بعد)، وذلك للنظر في الدعوى المرفوعة من المدعي، مالك مؤسسة، ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضر المدعي شخصياً، وحضر ممثلاً للهيئة العامة للزكاة والدخل وبعد التثبت من صحة حضور أطراف الدعوى بعرض بطاقة الهوية الوطنية لكل منهما عبر نافذة مكبرة والتحقق من صحة كل منهما، قررت الدائرة السير في نظر الدعوى. وطلب المدعي إلغاء غرامة الخطأ في الإقرار بمبلغ ٧٩,٥١٥,٦٣ ريالاً، وغرامة السداد المتأخر بمبلغ ٢٦,٦٠٧,٦٨ ريالاً، وذلك للأسباب الواردة تفصيلاً في لائحة الدعوى. وبسؤال ممثل الهيئة عن جوابه على لائحة دعوى المدعي؟ دفع بعدم قبول الدعوى شكلاً لفوات مدة قبولها، وفقاً لنص المادة (٤٩) من نظام ضريبة القيمة المضافة، حيث أن المدعي تم إشعاره بالغرامة بتاريخ ٢٠١٩/٠٧/٢٦م، وتم قيد دعواه بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٢٩م، وبسؤال طرفي الدعوى فيما إذا كان لديهما ما يودان إضافته؟ ذكر المدعي أنه راجع الإدارة مرات عديدة وتم إجابته ببعض المرات شفوياً، ولم يتم التجاوب معه في مرات أخرى، عدا أن النظام جديد وليس من السهل التعامل مع أحكامه، وتم إفادته أنه لا يوجد عليه غرامات، وذلك عند الاتصال عليه هاتفياً، وأنه تم سداد الضريبة المفروضة، واكتفى بما قدم. وأضاف ممثل الهيئة أن آلية الاعتراضات تتم

من خلال صفحة المكلف وليس الحضور شخصياً، وبعد المناقشة قررت الدائرة قفل باب المرافعة ورفع الجلسة للمداولة وإصدار القرار.



الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١) بتاريخ ١٥/١٠/١٤٢٥هـ وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٥٣٥) وتاريخ ١١/٦/١٤٢٥هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد إجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ٢١/٤/١٤١٤هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل، لما كان المدعي يهدف من دعواه إلى إلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن فرض غرامة على غرامة الخطأ في الإقرار بمبلغ (٧٩,٥١٥,٦٣) ريالاً، وغرامة السداد المتأخر بمبلغ (٢٦,٦٠٧,٦٨) ريالاً، وذلك استناداً إلى نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية، وحيث أن هذا النزاع يعد من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١١٣) وتاريخ ٢٠/١١/١٤٣٨هـ، وحيث أن النظر في مثل هذه الدعوى مشروطاً بالاعتراض عليه خلال (٣٠) يوماً من تاريخ إخطاره بالقرار، وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى، أن المدعي تبلغ بقرار غرامة الخطأ في تقديم الإقرار بتاريخ ٢٦/٧/٢٠١٩م، وتبلغ بإشعار رسمي بغرامة التأخر في السداد بتاريخ ١٩/٨/٢٠١٩م، وقدم اعتراضه بتاريخ ٢٩/١٠/٢٠١٩م، فإن الدعوى بذلك لم تستوف أوضاعها الشكلية مما يتعين معه رفض الدعوى شكلاً.



القرار:

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:
من الناحية الشكلية:

رفض دعوى المدعي من الناحية الشكلية.

صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين وحددت الدائرة يوم الأحد الموافق ١٢/٧/٢٠٢٠م، موعداً لتسليم نسخة القرار، ولأي من أطراف الدعوى طلب استئناف القرار خلال (٣٠) يوماً من اليوم التالي للتاريخ المحدد لاستلام القرار وبعد القرار نهائياً وواجب النفاذ بعد انتهاء هذه المدة.

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.